الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد فون فاغنر (المانيا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.1/48/SR.5
8 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

١ - البارون غيوم (بلجيكا): قال، متحدثا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، إن هناك خطرا مضاعفا يتهدد الانفراج الدولي على الرغم من انتهاء الحرب الباردة: موجة النزاعات المتزايدة وكذلك خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل وتكديس الأسلحة التقليدية.

٢ - وأضاف قائلا إن النزاعات في إقليم يوغوسلافيا السابقة مثال مأساوي للتجاوزات العنيفة للقومية التي رفعت رأسها بعد الحرب الباردة. وتشترك الجماعة والدول الأعضاء فيها بصورة نشطة في إيجاد تسوية سلمية ودائمة في هذه المنطقة، من خلال المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، عن طريق الاتصالات المباشرة مع الأطراف المشتركة، ومن خلال بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية، في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قدمت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية أكثر من نصف مجموع أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي تشترك حاليا، عن طريق اتحاد غربي أوروبا، في تدابير تنفيذ الحظر الذي تفرضه منظمة الأمم المتحدة في البحر الأدرياتيكي وعلى نهر الدانوب. وتقدم تلك الدول أيضا مساعدة إنسانية ملموسة. وتسعى الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، بجميع الوسائل، الى تحقيق تسوية عادلة وقابلة للاستمرار للنزاع في البوسنة والهرسك. تقوم على أساس مبادئ اتفاقات لندن للسلام لعام ١٩٩٢، وتكون مقبولة للشعوب الثلاثة التي تُكون ذلك البلد.

٣ - ومضى قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تصفية ما كان لدى العراق من أسلحة التدمير الشامل ومن قدرة على إنتاج القذائف التسيارية. وهي تحث على مواصلة ذلك النشاط الى أن يمتثل العراق تماما لجميع قرارات مجلس الأمن.

٤ - وتعيد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، تأكيد تقديرها لتقرير الأمين العام "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7). وقد قدمت، في الدورة المستأنفة الأولى في ربيع عام ١٩٩٣، المكرسة لإعادة تقييم الجهاز المتعدد الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح، مقترحات محددة، وجهت لتصحيح وترشيد أعمال الأجهزة المختلفة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، وأخذت في الاعتبار الى حد بعيد في قرار الجمعية العامة ٥٤/٤٧ زاي المؤرخ ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وبإدراج البند المناسب في جدول أعمال الدورة الحالية بدأ الأمل يلوح في أن تكون اللجنة قد اتخذت الخطوة الأولى في عملية ترشيد أعمالها.

(البارون غيوم، بلجيكا)

٥ - ومضى يقول إن توقيع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة الذي تم منذ أمد قريب حدث تاريخي. وتنص الاتفاقية على إزالة جميع الأسلحة الكيميائية في فترة عشر سنوات، وكذلك على انتهاج نظام رقابة ابتكاري. ولكي تصبح الاتفاقية، التي وقعها ١٥٤ بلدا وصدقت عليها ٤ بلدان، صكا يحظى بالسلطة والفعالية، ينبغي أن تستند الى المشاركة الشاملة فيها. وهذا يستدعي أن تعتمد البلدان، منفردة، قوانين وإجراءات تشريعية بشأن التنفيذ الفعلي للاتفاقية، وكذلك إنشاء المنظمة المتوخاة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية، بحلول تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية، ويتوقع أن يتم ذلك في بداية عام ١٩٩٥. وتشعر الجماعة الأوروبية والبلدان الأعضاء فيها بالارتياح لنجاعة وفعالية الطريقة التي بدأت بهما الأمانة التقنية المؤقتة للمنظمة أعمالها في لاهاي. ولا بد من أن تشترك بنشاط في الجلسات العامة للجنة التحضيرية وفي أعمال أفرقة الخبراء جميع الدول التي وقعت الاتفاقية.

٦ - واستطرد قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تولي أكبر عناية للتنفيذ التام للمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي بدأ سريانها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والتي تضع، مع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٢ (١ ألف) ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٢، الأساس لتحقيق تعزيز كبير للاستقرار العسكري والسياسي في أوروبا. وهي تدعو جميع الأطراف في المعاهدة للالتزام التام بجميع أحكامها، وبصفة خاصة الالتزام بتحقيق تخفيض القوات المسلحة في غضون الأجل الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في تلك المعاهدة.

٧ - وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تشدد على الأهمية التي توليها لتحقيق تقدم في أعمال محفل التعاون في مجال الأمن التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قدمت، في هذا الصدد، مقترحات محددة بشأن مدونة لقواعد السلوك متعلقة بجوانب الأمن بين الدول وفي داخلها، وكذلك مقترحات بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وهي تعتبر أن الاتفاق فيما بين جميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بخصوص مسائل الشفافية في مجال الأسلحة، والحد من الأسلحة، ووقف التسلح، سوف يساعد على تحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح، وتناشد جميع المشاركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يكفلوا تمثيلا ملائما لهم في المحفل، إذ أن نجاح أعمال المحفل سيتوقف الى حد كبير على مشاركتهم الكاملة. بالإضافة الى ذلك، تعلق الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية أهمية كبيرة جدا على بدء نفاذ اتفاقية الأجواء المفتوحة لعام ١٩٩٢ في أقرب وقت ممكن، إذ تعتبرها تدبيرا فريدا لبناء الثقة يشمل كامل أقاليم الدول التي وقعتها.

(البارون غيوم، بلجيكا)

٨ - واستأنف قائلا إن الرقابة على الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي يظلان في عداد أهم أولويات الجماعة والدول الأعضاء فيها في مجال نزع السلاح. وقد رحبت بحرارة بالمعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها لعام ١٩٩١ (المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية) والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن التخفيض المطرد للأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها لعام ١٩٩٣ (المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية). وبما أن بدء سريان المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية يرتبط ارتباطا عضويا بتنفيذ المعاهدة الأولى، لا بد أن تصدق جميع الأطراف المعنية على تلك المعاهدة، فتكون بذلك قد وفت بالتزاماتها بموجب بروتوكول لشبونة لعام ١٩٩٢.

٩ - إن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار العالميين والاقليميين. وتعتقد الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن البدء الفوري لنفاذ اتفاقات الحد من الأسلحة النووية التي تم إبرامها، وتنفيذ قرارات على أساس انفرادي في مجال الحد من الأسلحة النووية يكتسيان أهمية قصوى، وهي تؤيد مساعي الدول المنفردة، الرامية الى مساعدة دول الاتحاد السوفياتي السابق المعنية على تدمير الأسلحة المعينة للإزالة، في غضون الآجال المحددة وفي أمثل الظروف الأمنية. وهي تتولى، بهذه الروح، المساهمة في إقامة مركز علمي وتقني دولي في الاتحاد الروسي، سوف يتمكن سريعا، كما يأملون، في المساعدة على إعادة توجيه علماء الاتحاد السوفياتي السابق، الذين كانوا يعملون في القطاع العسكري، نحو المهام المدنية.

١٠ - وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تلاحظ مع الارتياح قرار مؤتمر نزع السلاح منح لجنته المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية ولاية لإجراء المحادثات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية. وهي ترحب أيضا بالقرارات التي اتخذتها فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي بوقف تجاربها النووية، وكذلك الالتزام الذي أكدته المملكة المتحدة بأن لا تجرى تجارب طالما استمر الوقف الذي قررته الولايات المتحدة. ولا يمكن لأعضاء الجماعة الأوروبية أن يظلوا غير مكترثين تجاه التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها الصين للمرة الأولى بعد انقطاع دام أكثر من عام.

١١ - ومضى قائلا إن انتشار السلاح النووي، مثله في ذلك مثل جميع أسلحة التدمير الشامل، يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي، كما أعلن ذلك بوضوح مجلس الأمن، في اجتماعه الرفيع المستوى المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تشدد على تعلقها الثابت بعدم انتشار

(البارون غيوم، بلجيكا)

الأسلحة النووية عموما، وبصفة خاصة، بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، التي تعتبرها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تحث الدول الأطراف في المعاهدة على أن تسعى معها نحو هدف التمديد غير المشروط للمعاهدة لأمد غير محدود في عام ١٩٩٥. وفضلا عن ذلك، فقد أحاطت علما مع الاهتمام بالمقترحات الرامية الى مكافحة انتشار السلاح النووي والتي تقدم بها رئيس الولايات المتحدة في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٢ - وأضاف أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، إذ تعتقد أن عدم انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يتحقق على أفضل وجه عن طريق انضمام جميع البلدان لمعاهدة عدم الانتشار والاحترام التام للالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدة، ترحب بانضمام عدد من البلدان للمعاهدة مؤخرا، وكذلك بتعزيز نظام الضمانات. وهي تحث جميع الدول التي لم تنضم للمعاهدة بعد على أن تفعل ذلك بدون تأخير وعلى أن تعقد اتفاقات عامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات. وهذا ينطبق، بصفة خاصة على الجمهوريات السابقة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي لم تف بعد بالتزاماتها بموجب بروتوكول لشبونة.

١٣ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية الى تعزيز نظام الضمانات، وبصفة خاصة إعادة تأكيد مجلس المدراء حق الوكالة من إجراء تفتيشات خاصة. وهي تذكر باقتراحها المتعلق بإنشاء سجل على أساس طوعي يتضمن معلومات عن انتاج ونقل المواد والمعدات النووية. وقد أكد وجود برنامج نووي سري في العراق والعوائق التي وضعها ذلك البلد أمام تنفيذ معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات منظمة الأمم المتحدة، اقتناعها الراسخ بضرورة تأمين التقيد الصارم بالالتزامات التي تتحملها الدول.

١٤ - وقال إن الجماعة الأوروبية والبلدان الأعضاء فيها قد أحاطت علما بالقرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من جانب واحد بتعليق انسحابها من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يعقب هذه الخطوة الايجابية تأكيد غير مشروط من جانب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وتحث الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تشرع فورا في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مسألة التنفيذ التام لاتفاق الضمانات، وتناشدها أن تعيد تأكيد التزامها باحترام الاتفاق الثنائي التي تم التوصل إليه مع جمهورية كوريا بشأن التفتيش.

(البارون غيوم، بلجيكا)

١٥ - إن مشروع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا الذي وضع في هراري دليل على أهمية نزع السلاح النووي والعلاقة المتبادلة بين نزع السلاح الاقليمي والعالمي. وفيما يتعلق بالرقابة على التصدير، تلاحظ الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها مع الارتياح قرار مجموعة مصدري المواد النووية بأن إبرام اتفاق بشأن الضمانات ينبغي أن يكون شرطا مسبقا لتوريد مواد نووية. وتتوجه بالنداء إلى البلدان المصدرة الأخرى أن تفعل نفس الشيء. إن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية أطراف في نظام الرقابة على تقنية القذائف، الذي تعتبره آلية مفيدة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل. وهي تحبذ زيادة تعزيز نظام الرقابة على تقنية القذائف وتدعو جميع البلدان الى اعتماد مبادئه التوجيهية. وبالاضافة إلى ذلك، تلاحظ مع الارتياح أن المجموعة الاسترالية أنشأت آلية شاملة ومنسقة لمراقبة تصدير المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج التي لها علاقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهي تدعو الى تنقيح قواعد المجموعة الاسترالية من أجل وضع الالتزامات المنبثقة من أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في الاعتبار على نحو أكمل.

١٦ - ومضى قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تعرب عن تأييدها للأنشطة التي قامت بها في عام ١٩٩٣ اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التابعة لمؤتمر نزع السلاح، وخاصة فيما يتعلق بتدابير التحقق. وبالإضافة الى ذلك، فقد أحاطت علما مع الاهتمام بالدراسة المعنية بتطبيق تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي (A/48/305)، التي أعدتها مجموعة من الخبراء الحكوميين تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٤٥ باء المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

١٧ - وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها مقتنعة بأن الشفافية في مسألة التسلح يمكن أن تساعد بصورة جوهرية جدا في خلق مناخ من الثقة. وأضاف أن الخطوة الأولى نحو رفع مستوى الشفافية في توريدات الأسلحة التقليدية والحد منها ينبغي أن تتمثل في التنفيذ التام لقراري الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٥٢/٤٧ لام المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وهي مرتاحة لملاحظة أن سجل الأسلحة التقليدية قد بلغ طور التشغيل منذ بداية العام وأن ٨٠ بلدا قدمت الى الأمين العام البيانات المطلوبة. وبالإضافة الى ذلك، فهي تناشد جميع الدول التي لم تسهم بمعلومات في السجل، بما في ذلك البلدان غير المشاركة في تصدير أو استيراد الأسلحة، أن تفعل ذلك. وتدعم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بصورة نشطة الأعمال المتعلقة بقضايا الشفافية في مسألة التسلح، التي يباشرها مؤتمر نزع السلاح وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام. وهي ترى أن نشاط مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة طرائق توسيع نطاق السجل ليشمل المخزونات والمشتريات العسكرية المتصلة بالانتاج الوطني، يمثل مساهمة هامة في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي سيجتمع في عام ١٩٩٤.

(البارون غيوم، بلجيكا)

١٨ - وأضاف قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تنظر حاليا في مسألة تعديل اتفاقية ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبصفة خاصة البروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام، والشراك الملغومة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني للاتفاقية). وهي تحث جميع الدول الأعضاء على تخفيض عدد الضحايا والجرحى ولا سيما المدنيين، نتيجة لإساءة استعمال الألغام المضادة للأفراد أثناء النزاعات المسلحة، التي تدور رحاها في عدد من مناطق العالم. وهي تحث جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على الامتثال الصارم لأحكام البروتوكول الثاني. وقد طلبت فرنسا الى الأمين العام أن يعقد مؤتمرا استعراضيا للنظر في تعديلات للاتفاقية، في عام ١٩٩٤ إذا أمكن. وتأمل الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها أن تؤدي هذه المبادرة الى زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، التي يبلغ عددها في الوقت الحاضر ٣٧ دولة، وأن يؤدي المؤتمر الاستعراضي الى زيادة الامتثال للاتفاقية وتعزيز فعاليتها.

١٩ - وتعتقد الجماعة الأوروبية والدول الأطراف فيها أن تعزيز فعالية وسلطة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، لعام ١٩٧٢ سوف يساعد على إقامة نظام فعال للتحقق. وهي ترحب، في هذا الصدد، بالنتائج الايجابية والمشجعة التي توصل إليها فريق الخبراء الحكوميين المخصص، الذي أوكلت إليه مهمة استكشاف ودراسة تدابير التحقق المحتملة. وهي تناشد جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أن تطلب الى الدول الوديعة عقد مؤتمر استثنائي للنظر في نتائج أنشطة فريق الخبراء الحكوميين، ولاتخاذ قرارات بشأن مواصلة الجهود بهدف إبرام بروتوكول خاص بالتحقق. وهي تناشد الدول التي لم تنضم بعد الى اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية أن تفعل ذلك وأن تقدم إسهامها في تطبيق تدابير بناء الثقة التي عـُززت أو وسع نطاقها في المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ١٩٩١.

٢٠ - ولقد حدثت في أوروبا منذ انتهاء الحرب الباردة تطورات هامة في مجال نزع السلاح الاقليمي، بفضل مساعي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ومن شأن توسيع نطاق تدابير نزع السلاح الاقليمية لتشمل مناطق أخرى أن يعزز نزع السلاح العالمي. وتلاحظ الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية مع الارتياح اعتماد هيئة نزع السلاح للمبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الاقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي (A/48/42، المرفق الثاني). وسوف تواصل الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تأييد أي مبادرة من شأنها أن تؤدي الى تعزيز الأمن في أي منطقة. وبالإضافة الى ذلك، فهي تدعو جميع الدول الأعضاء في هيئة نزع السلاح أن تشارك بصورة نشطة في العمل بشأن المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا ونزع السلاح النووي، وتشدد على أهمية الاتفاق على جدول أعمال للدورة المقبلة للهيئة.

(البارون غيوم، بلجيكا)

٢١ - واستطرد قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترحب بعقد اتفاق للاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتشيد ببعد نظر وشجاعة الزعماء الاسرائيليين والفلسطينيين. وهي تؤكد التزامها بقضية السلم في العالم، وتأمل في إحراز تقدم مماثل في مجالات تبادل الثقة، والاستقرار، والحد من الأسلحة. وهي على استعداد للاشتراك في الترتيبات الدولية التي تنبثق عن تنفيذ الاتفاق، ولتوسيع نطاق مساعدتها، وهي كبيرة بدون ذلك، للأراضي المحتلة والمساهمة في جميع أشكال التعاون الاقتصادي الاقليمي.

٢٢ - وقال إن اللجنة الأولى قد أكدت في الجلسات المستأنفة في ربيع ١٩٩٣، الدور الفريد لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الجهاز الوحيد المتعدد الأطراف المعني بإجراء المحادثات بشأن نزع السلاح، مؤكدة بذلك وضعه الخاص بين آليات نزع السلاح التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وذكر أن الدول أعضاء الجماعة الأوروبية تثني على الفعالية التي أقبلت بها اللجان الأربع المخصصة التابعة للمؤتمر على مباشرة أعمالها في الوضع الدولي الجديد الذي يتطلب أكثر فأكثر نهجا متعدد الأطراف. وهي تحبذ زيادة عضوية المؤتمر زيادة كبيرة وتأسف لأنه لم يستطع بعد تحقيق توافق في الآراء بهذا الشأن يكون مقبولا للجميع. وهي تؤيد المساعي التي يبذلها رئيس المؤتمر في هذا الشأن وتأمل في بلوغ ذلك التوافق في أقرب وقت.

٢٣ - واختتم كلمته قائلا إن المناخ الدولي الجديد يتيح فرصة تاريخية لتخفيض مستوى التسلح في العالم ولخلق حالة من الثقة المتبادلة. وستبذل الجماعة والدول الأعضاء فيها كل ما في وسعها لتمكين الدورة الحالية للجنة الأولى من إحراز تقدم جديد على طريق وعر ولكنه واعد.

٢٤ - السيد هرمان (هنغاريا): قال، مشيرا الى عدد من التطورا الإيجابية في مجال تعزيز الأمن الدولي والمساهمة في مجال نزع السلاح وتنظيم الأسلحة، إن الحكومة الهنغارية تولي دائما اهتماما خاصا في سياستها الخارجية للحد من أسلحة الدمار الشامل وتخفيضها وإزالتها. وذكر أنه بعد زوال حالة الاستقطاب الثنائي من العالم، زادت بدرجة كبيرة أهمية المساعي في ذلك الاتجاه في إطار العملية الحالية لإقامة هيكل جديد للعلاقات الدولية. وسيكون خطأ مهلكا إذا ما أقام المجتمع الدولي، كما كان الحال في سنوات "الحرب الباردة"، تلك البنية على أساس التوازن المشكوك فيه للسلاح النووي والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل ونظرية الردع المتبادل. إن سير الأحداث على هذا النحو من شأنه أن يقوض الاستقرار والأمن في المناطق المعنية.

(السيد هرمان، هنغاريا)

٢٥ - وقال إن حكومة هنغاريا تقيم وزنا خاصا للتصديق على معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الثانية) وتنفيذها وفقا للظروف الواقعية التي تكونت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وكذلك لحظر التجارب النووية، الذي تقيمه من طرف واحد أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد تمكن المجتمع الدولي في نهاية الأمر من تحقيق فتح تاريخي بحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية، مما يبعث الأمل في أن يتم تحقيق تقدم فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية في المستقبل القريب.

٢٦ - وأضاف قائلا إن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتطلب، دون شك، اهتماما دائما من جانب حكومات بلدان العالم، ولكن ينبغي، الى جانب ذلك، توجيه الاهتمام لكثير من القضايا الأخرى التي لم تحل بعد، لاسيما نظام عدم انتشار الأسلحة النووية - ويجب التركيز عندئذ على المؤتمر المعني بمناقشة وتمديد معاهدة عدم الانتشار، الذي حدد موعده في عام ١٩٩٥ - والحظر الشامل لجميع التجارب النووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية التي تصلح لانتاج الأسلحة وما إلى ذلك.

٢٧ - وعلى الرغم من انهيار أنظمة الحكم المطلق في وسط وشرق أوروبا، فإن التحولات والإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية في كل بلد من بلدان المنطقة، لم تبلغ بعد ذلك البعد الذي يضمن عدم انتكاس تلك العمليات. فعلاوة على المشاكل الاقتصادية الموروثة لابد أن تبرز مشاكل الفترة الانتقالية، ويتزايد التوتر الاجتماعي نتيجة لذلك، الأمر الذي يمكن أن يضعف أو حتى يقوض مؤسسات الديمقراطية في غياب المنظورات الضرورية للمستقبل.

٢٨ - ثم قال إن الوسيلة الوحيدة لضمان التقدم في الحالة التي نشأت هي استخدام نهج مركب بالنسبة الى الأمن. وسيكون التعبير العملي عن ذلك النهج هو إقامة هيكل أمني لعموم أوروبا، تحتل وتلعب في إطاره منظمة الأمم المتحدة دورا شبيها بدور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومجلس أوروبا والإدارات التي تعمل في إطار التكامل الأوروبي - الأطلسي. وينبغي على المؤسسات المذكورة من الآن فصاعدا أن تزيد فعالية التعاون في الإبراز السريع للأسباب الجذرية للنزاعات المحتملة، وإزالتها، ومنع العمليات العسكرية وتسوية وإنهاء النزاعات، التي قد تحدث على الرغم من ذلك. إن الدبلوماسية الوقائية والتعاون الفعال بين هذه المؤسسات ينبغي أن يلعبا دورا أكثر بروزا في تأمين السلم الأوروبي والدولي.

(السيد هرمان، هنغاريا)

٢٩ - وتعير هنغاريا أهمية خاصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والدخول في عضوية هذه المنظمة، التي تلعب دورا هاما في عملية إقامة الهيكل الأمني الجديد لأوروبا. إن التعاون الذي تم منذ أمد قريب بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، قد أظهر بصورة دقيقة أن التعاون بين المنظمات المسؤولة عن تحقيق وتأمين الأمن، والقادرة على أن تفعل ذلك، ضروري وحيوي في الحالة الراهنة.

٣٠ - واعترافا بحقيقة أن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي تواجهان كلتاهما طلبا متزايدا على الترتيبات الخاصة بحفظ السلم، اتخذت هنغاريا قرارا بأن تلعب دورا أكثر نشاطا في مثل تلك العمليات وفقا للإمكانيات المالية، وستبدأ في العام المقبل إعداد وحدات لحفظ السلم، يمكن أن تشترك في خطط المنظمتين على السواء.

٣١ - ان تعاون مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة مع المؤسسات والمنظمات الأوروبية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن حظر التحليق في المجال الجوي للبوسنة والهرسك، وكذلك التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في سياق الاستخدام المحتمل لسلاح الطيران، يشكل مثالا إيجابيا للتعاون، وتعير هنغاريا أهمية كبيرة لكون منظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية قد أبديا استعدادهما للتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في أنشطة حفظ السلم التي ترعاها الأمم المتحدة.

٣٢ - واختتم كلمته قائلا إن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" قد قدم أيضا إسهاما كبيرا في تكييف أنشطة حفظ السلم مع الظروف الجديدة. وذكر أن من رأي بلده، على أساس الخبرة المكتسبة، لاسيما في النزاع في يوغوسلافيا السابقة، أن هناك إمكانية لزيادة تحسين التناول النظري للقضايا وتطوير تكوينات جديدة لأنشطة حفظ السلم لا تتضمن تمييزا جامدا بين حفظ السلم التقليدي وأنشطة إنفاذ السلم التي تتكيف أيضا مع معالجة حالات الأزمة، إما داخل بلدان منفردة أو في تكوينات الدول المتفككة.

٣٣ - السيد غراهام (الولايات المتحدة الامريكية): قال إن التتابع السريع للأحداث التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، الإيجابي منها والمنذرة في الخفاء على حد سواء، قد أكدت الحاجة الى إعادة تقييم برامج العمل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، والى متابعة الجهود الرامية الى تكييف أنشطة تحديد الأسلحة مع البيئة الأمنية الدولية الحالية. وقد تمت بداية حسنة في تلك العملية، ولكن يبقى الكثير مما ينبغي القيام به.

(السيد غراهام، الولايات المتحدة الأمريكية)

٣٤ - وينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن تحديد الأسلحة كان أداة سياسية متيسرة للجميع، ويمكن لكل دولة أن تستخدمه وينبغي عليها أن تفعل ذلك، لا لذاتها فحسب، بل ولصالح المجتمع الدولي بأسره. وينبغي ألا ننسى، من الناحية الثانية، أن تحديد الأسلحة هو أمر سياسي أساسا بطبيعته. وهو في جوهره يدور حول تشكيل العلاقات والتوقعات والسلوك. وبإمكانه توفير مبادئ توجيهية مفيدة على دروب قلما أن تكون مطروقة تؤدي الى تسوية سلمية للمنازعات والى تنظيم فعال للمصالح المتنافسة لا يتميز بالعنف. ولابد من إنجاز أربع مهام ذات أولوية اذا كان لتحديد الأسلحة أن يلعب ذلك الدور بنجاح.

٣٥ - وأولى هذه المهام هي تأمين عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها. وتحقق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي وقعها بالفعل ١٦٠ طرفا تقريبا دورا هاما في هذا الصدد. فقد احتوت تلك المعاهدة بنجاح انتشار الأسلحة النووية وسهلت مساعي الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في تخفيض ترساناتها النووية الخاصة، منذ أكثر من عشرين سنة. وكانت المزايا الأمنية لتلك المعاهدة واضحة في كل مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، كان تمسك جنوب افريقيا بالمعاهدة في عام ١٩٩١ إسهاما ملموسا في الجهود الإقليمية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا. وان تمسك جميع الدول التي انبثقت من الاتحاد السوفياتي السابق بالمعاهدة سوف يساعد على إزالة احتمال خطر انتشار الأسلحة النووية وسيسهل العلاقات المثمرة مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى. إن الامتثال التام للمعاهدة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضروري لتخفيف مستوى التوتر في آسيا. وقد تطور التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بدرجة كبيرة على أساس الاتفاقية. وبالتالي فإن بلده سوف يبذل كل جهد لضمان تمديد غير محدود وغير مشروط للمعاهدة في عام ١٩٩٥.

٣٦ - لكن الأنشطة الرامية لوقف انتشار الأسلحة النووية، ينبغي ألا تقتصر على تدابير تعزيز معاهدة عدم الانتشار. فقد أيدت الولايات المتحدة مبادرتين لذلك الغرض، وهي تدعو جميع الأعضاء في المجتمع الدولي الى الانضمام إليها في ذلك التأييد. وكانت المبادرة الأولى اتفاقية تحظر انتاج اليورانيوم المغنى الى حد كبير، أو فصل البلوتونيوم لأجهزة التفجير النووية أو خارج نظام الضمانات الدولية. وستكمل التدابير المتعلقة بالمواد النووية الانشطارية، مثل إزالة مخزونات اليورانيوم أو البلوتونيوم المغنيين الى حد كبير، متى ما كان ذلك ممكنا، وتطبيق أكثر معايير السلامة والمحاسبة الدولية صرامة على المخزونات الحالية من تلك المواد؛ وإزالة الحاجة لليورانيوم المغنى الى حد كبير في المرافق النووية المدنية؛ وتشجيع تدابير اقليمية أكثر تقييدا للحد من انتاج المواد الانشطارية في مناطق عدم الاستقرار المتقلبة الأوضاع حيث يكون خطر الانتشار كبيرا؛ وضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمواد الانشطارية للولايات المتحدة التي لم تعد هناك حاجة لاستخدامها في أغراض الردع؛ وشراء اليورانيوم المغنى إلى حد كبير من الاتحاد

(السيد غراهام، الولايات المتحدة الأمريكية)

السوفياتي السابق والبلدان الأخرى للاستخدام السلمي كوقود للمفاعلات. وكانت المبادرة الثانية التي مثلث تغييرا رئيسيا في السياسة من جانب ادارة الرئيس كلنتون هي الاستكمال السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ان الولايات المتحدة ترحب بقرار مؤتمر نزع السلاح إعطاء لجنته المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية الولاية اللازمة، وتأمل في أن تلعب اللجنة دورا إيجابيا في المفاوضات في ذلك الشأن. ان بلوغ ذلك الهدف سيجد مساندة إذا ما راعت جميع الدول الحائزة للسلاح النووي مواصلة وقف التجارب النووية. وفي هذا الصدد، تأسف الولايات المتحدة بشدة لقرار الصين إجراء تفجير نووي جوفي، وتحثها على الامتناع عن إجراء تجارب أخرى.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة مصممة بنفس القدر على أن تعمل لإزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وذكر ان توقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل معلما رئيسيا في ذلك المسعى؛ وإن انضمام أكثر من ١٥٠ دولة الى الاتفاقية أمر مشجع، ولكنه لا يزال غير كاف، وتناشد الولايات المتحدة جميع الدول توقيع الاتفاقية لضمان الالتزام الشامل. وتساند الولايات المتحدة أيضا الجهود الإضافية لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويشمل ذلك المساندة عن طريق إقامة نظام للشفافية لتعزيز فعاليتها. وهي تناشد كذلك جميع الدول الأطراف أن تنظر بجدية في فكرة عقد مؤتمر لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة بموجب الاتفاقية، وتؤيد الانعقاد المبكر لمثل ذلك المؤتمر.

٣٨ - ان ظهور قدرات القذائف المتقدمة في ترسانات عدد متزايد من الدول يحدث تحولات جذرية في مجال الاستراتيجية الجغرافية ويخلق التهديد باستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ضد المدنيين، مهما بعدوا عن مناطق المواجهة العسكرية. وتنوي الولايات المتحدة تعزيز استخدام المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف بوصفه معيارا لعدم الانتشار الشامل في سياق مبادرتها الجديدة لعدم الانتشار، وسوف تسعى لاستخدام نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف كآلية لاتخاذ عمل مشترك لمكافحة انتشار تكنولوجيا القذائف.

٣٩ - وقال إن تعزيز جميع أسس عدم الانتشار الحالية سوف يساعد كذلك على انجاز المهمة ذات الأولوية الثانية وهي وضع معايير عالمية لتحديد الأسلحة. ولذلك الغرض ينبغي تقديم الدعم المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ذات الدور الحيوي في تطبيق الضمانات الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أيضا أن تكون الدول مستعدة لأن تتقاسم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أي معلومات ذات صلة بمسؤولياتها من الضمانات، ولأن تمنحها دعما سياسا قويا. ان التزام الولايات المتحدة بمراعاة المعايير الدولية واضح أيضا في سياستها الخاصة فيما يتعلق بعدم الانتشار. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ إجراءات

(السيد غراهام، الولايات المتحدة الأمريكية)

فعالة لمراقبة التصدير يؤكد جدية غرضها، كما أن تسليمها بأن الاتفاقات المتعددة الأطراف وإجراءات المراقبة الدولية للتصدير وسائل يكمل بعضها بعضا لتحقيق أهداف مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار.

٤٠ - والمهمة الرئيسية الثالثة في برنامج تحديد الأسلحة الحالي هي تطبيق الخبرة وتدابير بناء الثقة ذات الصلة على تسوية المنازعات الإقليمية. وقد تضمنت التطورات الإيجابية في ذلك المجال خلال العام الماضي بدء حوار أمني من جانب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والبحث المتواصل من جانب دول أمريكا اللاتينية عن الإمكانيات الإقليمية لتحديد الأسلحة؛ والتقدم الحثيث للفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في عملية السلم في الشرق الأوسط؛ والمفاوضات بشأن إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في افريقيا. وهناك، في نفس الوقت، سبب للقلق لأن الاهتمام باتخاذ تلك التدابير لا يجد مشاركة شاملة. فقد امتنعت بعض الدول عن تنفيذ نصيبها من المسؤولية الجماعية لاتخاذ تدابير عملية لتحديد الأسلحة، مفضلة التحدث عن تحديد أسلحة الآخرين، والدول الكبرى في المقام الأول. ومن رأي الولايات المتحدة ان الردود الـ ٨٠ التي تم تقديمها لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليجية الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام بشأن الشفافية في مجال الأسلحة، يمثل استجابة جيدة - ولكنها ليست جيدة بما فيه الكفاية. ومن الواضح أن السجل يمكن أن يتعزز، وقد نادت الولايات المتحدة ببذل جهود لزيادة مشاركة الدول الأعضاء ولتحسين نوعية المعلومات المقدمة. وعلاوة على مقترحاتها بشأن تعزيز الشفافية والوضوح، وبصفة خاصة قيام الدول بتبادل المعلومات عن مقتنياتها ومشترياتها العسكرية عن طريق الانتاج الوطني، فإن الولايات المتحدة أعطت موافقتها على التصديق على معاهدة السموات المفتوحة. ان تلك المعاهدة سوف تساهم أيضا في إيجاد وضوح وشفافية أكبر في المسائل العسكرية في أوروبا.

٤١ - واختتم كلمته قائلا إن المهمة الرئيسية الرابعة بشأن برنامج تحديد الأسلحة هي إزالة المخزونات الزائدة من الأسلحة والقدرة المفرطة للصناعات الدفاعية، إرث عهد الحرب الباردة. إن أحد الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة في ذلك المجال هو تأمين السريان السريع لمعاهدتي الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت الأولى والثانية). وفي حين أن الولايات المتحدة تعتقد أن الأسلحة النووية في الاتحاد السوفياتي السابق توجد تحت رقابة يمكن الاعتماد عليها، فإن تفكك الاتحاد السوفياتي قد خلق أوجه قلق جديدة بشأن أمن تلك النظم النووية. ولقد أجاز كونغرس الولايات المتحدة تخصيص ما يقرب من بليون دولار أمريكي خلال السنتين الماضيتين، ويعتزم إجازة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي إضافية للسنة القادمة، للمساعدة على التفكيك السليم والآمن لأسلحة التدمير الشامل وللمساعدة على منع انتشارها.

(السيد غراهام، الولايات المتحدة الأمريكية)

٤٢ - وقد بدأ العمل بالفعل في معالجة تركة أخرى من تركات الماضي، حتى قبل سقوط حائط برلين، وهي مشكلة الأسلحة التقليدية التي كانت أكبر تركيزاتها في أوروبا. ولقد مر عام تقريبا منذ بدء دورة السنوات الثلاث لتدابير تخفيض المخزونات الرئيسية للأسلحة التقليدية، المنصوص عليها في معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، وتأمل الولايات المتحدة في أن ترى استمرار هذا الاتجاه الإيجابي. فمحاولات إعادة النظر في نصوص المعاهدة ليست من مصلحة أحد.

٤٣ - وقال إن جميع الدول لها مصلحة في إنجاح تحويل الصناعات الحربية. وفي هذا الصدد ذكر أن إيجاد وظائف بديلة للعلماء الذين كانوا يعملون في تصميم الأسلحة في الاتحاد السوفياتي السابق مسألة مهمة جدا، وأن مشاريع البحث والتطوير العلمية القصيرة الأجل ستمول عن طريق المراكز الدولية الجديدة للعلم والتكنولوجيا في موسكو وكييف. وأضاف أنه يمكن لهؤلاء العلماء أن يقيموا مشروعات مدنية طويلة الأجل ذات تقنية رفيعة وقابلية للاستمرار من الناحية التجارية.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الاستخدام غير التمييزي للألغام المضادة للأفراد يثير قلقا متزايدا. وفي هذا الصدد، أورد أن الولايات المتحدة تقوم، بالاشتراك مع دول أخرى، بإعداد مبادرة في اللجنة الأولى بشأن الحد من تصدير الألغام.

٤٥ - واختتم حديثه قائلا إن المجتمع الدولي لن يتمكن من بلوغ هدفه المتمثل في بناء عالم أكثر استقرارا وأمنا، إذا لم تستطع الدول عكس اتجاه النزعة الخطيرة لانتشار أسلحة التدمير الشامل؛ وإذا تعذر وضع وإدامة معايير دولية لعدم الانتشار؛ وإذا لم يحرز تقدم في تسوية المنازعات في مناطق العالم الأكثر عرضة لاحتدام العنف والنزاعات؛ وإذا لم يتم التخلص الى الأبد من رواسب الحرب الباردة. وأشار الى أن التحولات التي تحدث في الوضع العالمي تبين أن الإمكانات المستقبلية لإحلال التعاون مكان خصومات الماضي، وتأمين توازن استراتيجي أكثر استقرارا، ومنع انتشار الأسلحة واحتواء النزاعات الإقليمية، أمر واقعي. ولتحقيق ذلك، أكد على ضرورة مواصلة الجهود المشتركة لإيجاد تدابير فعالة للحد من الأسلحة وبناء الثقة.

٤٦ - السيد بونسي (إكوادور): قال إن بعض التطورات الإيجابية قد حدثت في الحالة الدولية خلال العام الماضي. وأضاف أنه، في الوقت نفسه، كانت هناك تطورات تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتسلط الضوء على أوجه الخلل في نظام العلاقات الدولية الحالي، ألا وهي: الأزمة في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وظهور الايديولوجيات المتطرفة محددا في أوروبا وبعض الأجزاء من آسيا، وبروز وتجدد

(السيد بونسي، إكوادور)

المنازعات الخطيرة بين الجمهوريات السوفياتية السابقة وانتشار النزاعات الداخلية في افريقيا وبعض المناطق في آسيا.

٤٧ - وأشار، الى أنه استنادا الى التجارب المكتسبة، يستنتج أن مكونات لا تمت بصلة للجوانب العسكرية من المشكلة، تدخل في مفهوم "الأمن الدولي". وذكر أن الأمين العام شدد في تقريره السنوي على العلاقة المتبادلة بين السلم والتنمية والديمقراطية. وأشار الى أن المشاركين في مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا وصفوا الحق في التنمية بأنه أهم مكونات التقدم الشامل. وبناء على ذلك أكد أنه لا يمكن التحدث بجدية عن الأمن الدولي ما لم تغلب العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأنه لتحقيق ذلك لا بد أن يقدم جميع أعضاء المجتمع الدولي إسهامهم في التنمية الجماعية.

٤٨ - ومضى قائلا إن اتجاهات إيجابية قد برزت في مجال نزع السلاح النووي بعد فترة طويلة من الجمود. وأعرب وهو يشير الى أهمية عملية التحضير لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، عن أسفه بشأن النتائج المتواضعة التي تم تحقيقها في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية: حيث لم يستطع المشتركون في الاجتماع التوصل الى اتفاق حتى بشأن المسائل الإجرائية. وفي هذا الصدد، ذكر أن إكوادور تأمل في أن يتضح الموقف السياسي المبدئي الذي أبدته الدول فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لمشكلة نزع السلاح النووي خلال المراحل المقبلة من تلك المفاوضات البالغة الأهمية.

٤٩ - وأضاف أن إكوادور تولي عناية خاصة لمسألة نزع السلاح والتنمية وتعتقد أن إجراء دراسة أكثر تعمقا للصلة المتبادلة بين هاتين العمليتين سوف يعزز تنفيذ سياسة على الصعيدين الوطني والدولي، تتيح للبشرية جمعاء الاستفادة من "مكاسب السلم".

٥٠ - ثم قال إن إكوادور قد أعربت، فيما يتعلق بالبند ١٥٥ من جدول الأعمال، عن رأيها بشأن آلية تمويل برنامج إزالة الألغام. وأضاف أنها تؤيد فكرة عقد مؤتمر لاستعراض اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

(السيد بونسي، إكوادور)

٥١ - واسترسل قائلا إن وفده يؤيد الخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز مركز شؤون نزع السلاح، على النحو المبين في الوثيقة A/48/358. وذكر أن المجتمع الدولي سيقر، بلا أدنى شك، أية تدابير ترمي الى زيادة فعالية الأعمال المتصلة بالنظر في مسائل نزع السلاح. وأعرب عن تقدير حكومته للمركز للمساعدة التي قدمها في عقد الحلقة الدراسية الأولى المعنية بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وعن أملها في توسيع التعاون في هذا المجال.

٥٢ - وأعرب عن ترحيبه بنجاح النتائج التي أحرزت في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح، وأكد مجددا على ما توليه إكوادور من أهمية لاختتام مناقشة الهيئة البنود المتعلقة بنزع السلاح النووي ودور العلم والتكنولوجيا بنجاح، في دورتها لعام ١٩٩٤. وذكر أن وفده يؤيد الاقتراع المشار اليه في القرار ٥٤/٤٧ ألف بأن تبدأ الهيئة النظر في دوراتها المقبلة في "البندين المعنونين "مبادئ توجيهية عامة لعدم الانتشار مع التأكيد بوجه خاص على أسلحة الدمار الشامل" و "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع الإشارة بوجه خاص الى القرار ٣٦/٤٦ حاء".

٥٣ - واختتم حديثه قائلا إن وفده مستعد أيضا للمشاركة على نحو فعال في المشاروات التي سيجريها الرئيس من أجل زيادة ترشيد أعمال اللجنة.

٥٤ - السيد لاايافا (فنلندا): قال إن الزمن يملي ضرورة استخدام نهج جديدة لنزع السلاح. وأشار الى أن معاهدة عدم الانتشار التي سجل عدد البلدان التي صادقت عليها رقما قياسيا، تشكل أساسا للمساعي الدولية الرامية الى كبح انتشار الأسلحة النووية. إن مثال جمهورية جنوب افريقيا وكذلك المساعي التي تبذلها بلدان امريكا اللاتينية، يعكسان اعترافا متعاظما للبلدان بأنها يمكن أن تعزز أمنها الوطني بفضل مركزها اللا نووي وتمسكها بنظام عدم الانتشار.

٥٥ - ومضى قائلا إن قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة يشكل تهديدا خطيرا للنظام الدولي لعدم الانتشار. وأشار الى أن فنلندا تحث ذلك البلد على أن تعيد النظر في قرارها وأن تعود الى الامتثال لالتزاماتها الدولية.

(السيد لاايافا، فنلندا)

٥٦ - وأضاف قائلا إنه ينبغي توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ دون قيد أو شرط والى أجل غير محدد، طالما أن الحفاظ على جوهر نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يتجاوب مع مصالح الجميع. وذكر أن فنلندا، مع غيرها من بلدان الشمال الأوروبي تناشد جميع البلدان التي لم تنضم حتى الآن الى المعاهدة أن تفعل ذلك. ورحب بمصادقة بيلاروس على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأولى وانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار وحث كازاخستان على الوفاء بالتزاماتها عن طريق الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن الأمل في أن تنضم أوكرانيا الى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للسلاح النووي، وأن تصادق على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأولى مما يتيح إعمال معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الثانية.

٥٧ - وأردف قائلا إن ترسانة الأسلحة الاستراتيجية سوف تنخفض الى درجة كبيرة بحلول عام ٢٠٠٣ بفضل معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. ولاحظ أيضا التقدم الكبير الذي أحرز في تخفيض عدد شبكات الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا، وغيرها من شبكات الأسلحة. وأكد أن خطر الحرب النووية في أوروبا لم يكن بعيدا في يوم من الأيام مثلما هو عليه اليوم، إذا تحدثنا بوجه عام.

٥٨ - واستطرد قائلا إن الحظر الشامل للتجارب النووية أحد الوسائل الهامة للحد من انتشار الأسلحة النووية. وأكد على ضرورة إنشاء آلية فعالة للتحقق في هذا الصدد. وأعرب عن أمل فنلندا في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات في هذا الشأن في أوائل عام ١٩٩٤. وقال إنها تلاحظ مع الارتياح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد كفت عن إجراء التجارب النووية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وتعرب عن أسفها لإجراء الصين مثل تلك التجارب. وأعرب أيضا عن أمله في أن يدخل المجتمع الدولي قريبا في مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع السلاح. وأشار الى أنه يمكن إسناد مهام التحقق من حظر التجارب النووية ووقف إنتاج المواد الانشطارية الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٩ - وأشار، متطرقا الى الخطوات الجديدة المتخذة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، الى ضرورة إزالة جميع العوائق التي تقف في سبيل التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية من قبل البلدان التي تفعل ذلك حتى الآن. وأكد أن النجاح في إجراء الأعمال التحضيرية والإعمال الكامل للاتفاقية يشكلان أولويات في مجال نزع السلاح. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، أعرب عن ترحيب فنلندا بالنتائج التي حققها الفريق المخصص للخبراء الحكوميين لتحديد ودراسة تدابير التحقق المحتملة من وجهة النظر العلمية والتكنولوجية بالاتفاقية، وعن موافقتها على الاستنتاج القائل بأنه يمكن التحقق من الاتفاقية.

(السيد لاايافا، فنلندا)

٦٠ - وقال إنه ينبغي تكميل الجهود التي يراد منها ضمان عدم انتشار السلاح النووي، بآلية فعالة للمراقبة على التصدير. وأكد أن فنلندا تؤيد بصورة كاملة جميع النظم المتعددة الأطراف لمراقبة تصدير أسلحة الدمار الشامل. وتلاحظ مع ذلك أن النظم المشار اليها لا تمثل عائقا أمام عمليات الاتجار أو النقل المشروعة.

٦١ - وعند تحدثه عن ضرورة تعزيز المساعي من أجل منع التكديس المفرط للأسلحة التقليدية، ناشد الدول التي لم تقدم حتى الآن بياناتها الوطنية الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أن تفعل ذلك. وشدد على ضرورة تعزيز اتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقال إن فنلندا تؤيد اعتماد البروتوكول الإضافي المقترح للاتفاقية في مؤتمر الاستعراض القادم.

٦٢ - واسترسل قائلا إن التحديات الجديدة في مجال نزع السلاح تؤكد على ضرورة تعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولاحظ، عند تكلمه عن الخطوات التي اتخذت في ذلك الاتجاه في الجلسة المستأنفة للجنة الأولى في ربيع عام ١٩٩٣، أن هناك كثير من الإمكانيات غير المستغلة لتبسيط أعمال اللجنة، مشيرا الى أن فنلندا ترى أنه ينبغي أن تصبح اللجنة الأولى اللجنة السياسية الرئيسية للجمعية العامة، وقال إنه يؤيد تأييدا كاملا مساعي الرئيس بشأن تبسيط أعمال اللجنة.

٦٣ - وأضاف أنه تم التشديد في الجلسة المستأنفة، على أن يملك مركز شؤون نزع السلاح الإمكانيات اللازمة لتنفيذ مهامه. وأكد على ضرورة توفير الدعم المناسب من جانب الأمانة العامة.

٦٤ - واختتم حديثه قائلا إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل العالمي الوحيد من نوعه لأغراض المحادثات في مسائل نزع السلاح. وأضاف أنه قام، خلال العام الماضي، باستعراض تكوينه الراهن، وأعرب عن أسف فنلندا لأنه لم يتم حتى الآن اتفاق بهذا الشأن. وذكر أن وفده يحث الدول الأعضاء في المؤتمر على مواصلة الجهود من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع في فترة ما بين الدورات قبل دورة المؤتمر المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥